منظمة سائس للتنمية الدبلوماسية وحقوق الإنسان
Sais Organization for Diplomatic Development and Human Rights

التدخلات الإنسانية للمملكة العربية السعودية في الجمهورية اليمنية

(2015 - 2025)

إعداد: محمد سالم بافقير

مدير إدارة الأبحاث والدراسات بمنظمة سائس

(00967) 781161161 - (00967) 781009000 www.sais-dev.org info@sais-dev.org

تمهيد:

يعتبر مفهوم التدخلات الإنسانية من المفاهيم التي تثير الجدل في فضاء القانون الدولي وبين فقهاء القانون ويعود ذلك إلى التفسيرات والتعريفات المتباينة لهذا المفهوم، ففي الوقت الذي يعتبره بعض فقهاء القانون وسيلة إنسانية للحماية من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تقوم بها بعض الدول ضد مواطنيها، والقضاء على أي تهديد يواجه الأمن والسلم الدوليين من قبل بعض الدول، يبرر لذلك استخدام أي وسيلة سواء كانت سياسية أو دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية لإرجاع الوضع إلى طبيعته، برز هناك تيار آخر يرى أن التدخلات الإنسانية قد تسهم في انتهاك سيادة الدول، خصوصًا إن السيادة تحظى باهتمام بالغ لدى شريحة من فقهاء القانون، كما يتعمق الخلاف أكثر في تناول طبيعة الانتهاكات لحقوق الإنسان التي تبيح التدخل الإنساني.

وبرغم هذه الاختلافات إلا أنه وعبر التاريخ قد تم التدخل الإنساني من قبل العديد من الدول، ففي بدء الأمر تم التدخل لحماية الأقليات الدينية من الاضطهادات خصوصًا في المرحلة التي سبقت قيام عصبة الأمم، حيث قامت بعض الدول الأوروبية بالتدخل الإنساني لإيقاف الصراعات بين الكاثوليك والبروتستانت في عدد من دول القارة الأوروبية، بالإضافة إلى القيام بتدخلات إنسانية في بعض الدول العربية التي توجد بها أقليات مسيحية مثل لبنان وسوريا.

ومع التطورات التي حدثت خصوصًا بعد تأسيس منظمة عصبة الأمم فقد أصبح حماية الأقليات الدينية أكثر تنظيمًا حيث أصبحت منظمة عصبة الأمم معنية بحماية الأقليات الدينية من الاضطهادات، ومع تأسيس الأمم المتحدة أصبحت الدول الموقعة على مواثيقها ملزمة ليس فقط بحماية الأقليات الدينية وإنما أيضًا أيقاف أي تهديد للأمن والسلم الدوليين، وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بشكل عام، وفي حال كان هناك أي تجاوز لذلك من قبل الدول فأن الأمم المتحدة وعن طريق مجلس الأمن يحق لها اتخاذ الإجراءات المناسبة سواء سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، وبالفعل فقد تم اتخاذ التدابير اللازمة في عدد من الدول مثل العراق والصومال وروندا وغيرها من الدول الأخرى.

وفي ظل قيام المملكة العربية السعودية بتدخل إنساني في الجمهورية اليمنية بعد انقلاب جماعة الحوثي على عملية المسار الديمقراطي والسيطرة على مؤسسات الدولة وقيامهم بتهديد الأمن والسلم الدوليين وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، نعيد في هذه الورقة البحثية قراءة مفهوم التدخل الإنساني بشكله العام وأثر التدخل الإنساني السعودي على الواقع اليمني.

هيكل الدراسة	
الفصل الأول: التدخل الإنساني المفهوم والاتجاهات.	
المبحث الأول	مفهوم التدخل الإنساني.
المبحث الثاني	تطور مفهوم التدخل الإنساني.

الفصل الثاني: التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في اليمن الأسباب والمبررات.	
المبحث الأول	أسباب ودوافع التدخل الإنساني.
المبحث الثاني	الأسس والمبررات القانونية للتدخل الإنساني.
المبحث الثالث	جوهر التدخل الإنساني.

الفصل الثالث: تدخلات السعودية التنموية والإغاثية في اليمن.	
المبحث الأول	تدخلات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.
المبحث الثاني	تدخلات البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن.
المبحث الثالث	تدخلات السعودية التنموية والإغاثية بمحافظة حضرموت.
المبحث الرابع	نتائج التدخل الإنساني على الوضع في اليمن.
المبحث الخامس	تحديات التدخل الإنساني.

إشكالية الدراسة وأسئلتها:

تتناول هذه الدراسة موضوع التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في الجمهورية اليمنية وما مدى أن يسهم هذه التدخل في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين والحفاظ على حقوق الإنسان خصوصًا بعد انهيار مؤسسات الدولة وسيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء بالقوة العسكرية والانقلاب على المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني ورفض تنفيذ القرار الأممي 2216 الذي طالب فيه جميع الأطراف اليمنية ولا سيما جماعة الحوثي بتنفيذ القرار 2201 والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب تقوض عملية الانتقال السياسي في الجمهورية اليمنية بالإضافة إلى التوقف عن استخدام العنف وسحب كافة قواتهم من العاصمة صنعاء والمناطق التي سيطروا عليها، **وبناءً على ذلك سيسعى الباحث للإجابة على إشكالية محورية تتمثل فيما يلي:**

-هل يمكن أن يسهم التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في الجمهورية اليمنية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها جماعة الحوثي في اليمن؟

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الإشكاليات الفرعية وهي كالتالي:

-ماهي الدوافع والمبررات القانونية للتدخل الإنساني المملكة العربية السعودية في الجمهورية اليمنية؟

-ماهي أبرز التحديات التي تواجه المملكة العربية السعودية في تدخلها الإنساني في الجمهورية اليمنية؟

فرضية الدراسة:

-هناك علاقة بين قيام المملكة العربية السعودية بتدخلها الإنساني في الجمهورية اليمنية وبين أن اليمن أصبحت مصدر لتهديد الأمن والسلم الدوليين وممارسة سلطة الأمر الواقع المتمثلة بجماعة الحوثي لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بشكل مستمر.

أهداف الدراسة:

إن أهداف هذه الدراسة تتجلى في إعادة دراسة التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في الجمهورية اليمنية ومعرفة مدى مطابقة هذه التدخلات للقواعد القانونية الدولية ومدى انسجام التدخل السعودي لمقاصد ومبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

بالإضافة إلى التطرق إلى أبرز التحديات التي تواجه التدخل الإنساني المملكة العربية السعودية في الجمهورية اليمنية خصوصًا مع رفض جماعة الحوثي للقرارات الأممية ومبادرة السلام السعودية واستمرارهم في تهديد الأمن والسلم الدوليين وانتهاكات حقوق الإنسان بحق كل المعارضين السياسيين في مناطق سيطرتها.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية من الدراسة في تقديم مساهمة علمية لكل الباحثين في التدخلات الإنسانية الدولية التي تهدف للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وإيقاف الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى إثراء مراكز الأبحاث والدراسات والمؤسسات التي تناصر حقوق الإنسان بدراسة بحثية عن دور التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في الجمهورية اليمنية في الحفاظ على الأمن والسلم والدوليين وإيقاف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية من هذه الدراسة في تقديم مساهمة علمية عن مدى انسجام التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في الجمهورية اليمنية مع مقاصد ومواثيق الأمم المتحدة خصوصًا في ظل الاختلاط بين مفهوم التدخل الإنساني مع الأبعاد السياسية والقانونية، بالإضافة إلى توضيح أبرز الأسباب والدوافع لهذه التدخلات الإنسانية وتسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية.

أسباب اختيار الدراسة:

هناك بعض من الأسباب والمبررات الشخصية والعلمية هي التي دفعتنا إلى اختيار هذه الدراسة:

1- الأسباب العلمية:

تقديم دراسة علمية من منظور محايد عن التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في الجمهورية اليمنية ومدى انسجام هذا التدخل الإنساني مع مقاصد ومواثيق الأمم المتحدة.

2- الأسباب الشخصية:

رغبتنا في الاطلاع ومعرفة أثر التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وإيقاف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية.

حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة في الآتي:

الحدود الجغرافية: تقتصر هذه الدراسة من الناحية الجغرافية على دولة الجمهورية اليمنية.

الحدود الزمنية: تقتصر هذه الدراسة من الناحية الزمنية على الفترة من عام 2015م حتى 2025م.

المصطلحات:

التدخل الإنساني

التدخل الإنساني هو عمل إرادي ومنظم تقوم به وحدة سياسية دولية بوسائل الإكراه والضغط التي تشمل جميع أشكال الضغط السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والعسكري، أو بعضها من أجل وقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الأساسية لدولة معينة، في حال عدم قدرة الأخيرة على حماية مواطنيها أو عدم رغبتها في ذلك، أو في حال قيام الدولة المذكورة نفسها بمعاملتهم بقسوة واضطهاد معاملة تتنافى مع المبادئ والقوانين الإنسانية.

ويمكن أيضًا تعريفه:

لجوء شخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولي إلى وسائل الإكراه السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية .... الخ، ضد الدول التي ينسب إليها الانتهاك الجسيم والمتكرر لحقوق الإنسان، بهدف حملها لوضع نهاية لمثل هذه الممارسات [1] .

مناهج البحث:

سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بهدف وصف التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في الجمهورية اليمنية وإظهار مدى إمكانية أن يسهم هذا التدخل في إحداث نقلة نوعية في اليمن من حيث القضاء على التهديدات التي تواجه الأمن والسلم الدوليين وإيقاف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتعزيز الاستقرار وبناء دولة حديثة، حيث سوف يساعد المنهج الوصفي التحليلي على تفكيك هذا التدخل ودراسته بشكل معمق والتعرف على أبعاده.

بالإضافة إلى المنهج التاريخي وذلك بهدف قراءة وبحث ماضي اليمن وتسجيل الأحداث كما وقعت في الجمهورية اليمنية وترتيبها واستخلاص النتائج مما يسهم في تقديم فهم معمق حول أسباب التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في الجمهورية اليمن حيث لا يمكن فهم الواقع اليمني ما لم يتم مراجعة الأحداث والتطورات التي مرت بها اليمن منذ 2011م.

[1] سميرة نوي، التدخل الإنساني في ظل القانون الدولي المعاصر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة ماجستير في الحقوق ، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، 2018، ص7.

مقدمة:

في 26 مارس 2015م أعلنت المملكة العربية السعودية عن تدخلها الإنساني في الجمهورية اليمنية وذلك عن طريق تحالف عربي عسكري يهدف إلى استعادة الشرعية اليمنية، ويأتي هذا التدخل بعد طلب تقدم به الرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي إلى المملكة العربية السعودية بعد قيام جماعة الحوثي بإيقاف عملية الانتقال الديمقراطي باليمن والسيطرة على العاصمة صنعاء واسقاط مؤسسات الدولة بالقوة العسكرية في سبتمبر 2014م، وخلال الفترة التي سيطرت عليها جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء بلغت إجمالي الانتهاكات التي وثقها المرصد الأورومتوسطي منذ 16 سبتمبر وحتى 10 أكتوبر 2014م، 4531 انتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان تركزت في مناطق شمال وغرب العاصمة صنعاء بالإضافة إلى بعض المناطق الجنوبية والشرقية والوسطى من بعض الانتهاكات كاقتحام بيوت ومؤسسات بعض المعارضين لجماعة الحوثي، وعدد من المقار الحزبية [2] .

ويأتي التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية بهدف حماية حقوق الإنسان وإيقاف الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها جماعة الحوثي بعد سيطرتها على مؤسسات الدولة، ويعتبر التدخل الإنساني من ضمن مواثيق الأمم المتحدة حيث يحق للأمم المتحدة التدخل الإنساني لحفظ الأمن والسلم الدوليين وذلك عن طريق عدد من الأدوات المستخدمة في التدخل بين دبلوماسية واقتصادية ووصولًا إلى استخدام القوة العسكرية ومن أبرز تدخلات الأمم المتحدة الإنسانية حينما تدخلت في العراق والصومال وإقليم كوسوفو ودارفور وغيرها من الدول الأخرى .

وخلال تدخل المملكة العربية السعودية الإنساني استطاعت أن تحد من تمدد جماعة الحوثي إلى ما تبقى من المحافظات الأخرى، وهو ما مكن السلطة الشرعية من ممارسة عملها السياسي والإداري من العاصمة المؤقتة عدن، كما نفذت المملكة العربية السعودية خلال الفترة بين 2015-2025م عدد 1022 مشروعًا في اليمن بتكلفة 4,537,034.412 مليار دولار عبر مركز الملك سلمان للإغاثة، في هذه الورقة البحثية سوف نسعى لتسليط الضوء على التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في اليمن والبحث في أصل مفهوم التدخل الإنساني وتطوره التاريخي وأبرز الأسباب والمبررات القانونية للتدخل الإنساني السعودي في الجمهورية اليمنية، بالإضافة إلى انعكاسات التدخل الإنساني على الوضع في اليمن وأبرز التحديات التي تواجه التدخل الإنساني.

---

[2] للمزيد أنظر إلى **4500** انتهاك لحقوق الإنسان في اليمن خلال شهر ، موقع euro-med human rights monitor، **10** فبراير **2025**م، https://2u.pw/BdmVKdBJ.

الفصل الأول: التدخـــل الإنســانـــي المفهـــوم والاتجاهـات

يعد مفهوم التدخل الإنساني من المفاهيم التي مرت بمراحل تطور عديدة في تفسيرها بدء من المرحلة التي تلت معاهدة وستفاليا 1648م والتي كانت خلالها الدولة القومية هي العامل الوحيد المؤثر في المجتمع الدولي ووصولًا إلى التنظيم الدولي الحديث التي تعددت فيه العوامل المؤثرة على الساحة الدولية، وخلال هذه المراحل تعددت تفسيرات وتعريفات التدخل الإنساني وظهرت العديد من الإشكاليات ذات العلاقة بمفهوم التدخل الإنساني سواء من حيث طبيعة انتهاكات حقوق الإنسان التي تدفع إلى التدخل أو من حيث المشروعية القانونية في ذلك بالإضافة إلى تأثير التدخل على سيادة الدول.

المبحث الأول: مفهـوم التدخـــل الإنسانـــي

تتضارب وتتعد تعريفات التدخل الإنساني والسبب هو طبيعة كل تعريف، حيث أخذ بعضها طابع وصفي يقتصر على وصف التدخل الإنساني وفق تجسيده على الساحة الدولية، فيما أخذ البعض الآخر طابع معياري من خلال تحديد شرعية أو عدم شرعية هذا النوع من التدخلات [3] .

وهذا أسس خلاف بين فقهاء القانون حيث لم يكن هناك توافق بشكل مطلق حول تحديد مفهوم التدخل الإنساني، ففي الوقت الذي اتجه بعض الفقهاء الى تحديد المفهوم من منطلق ضيق يقوم في الأساس على استخدام القوة العسكرية من قبل دولة واحدة أو مجموعة من الدولة أو من قبل منظمة دولية ضد دولة تقوم بانتهاكات لحقوق الإنسان ضد رعاياها بحيث يهدف من استخدام القوة لوقف هذه الانتهاكات، وبالمقابل هناك بعض الفقهاء قاموا بتحديد مفهوم التدخل الإنساني بشكل واسع حيث يركزوا على عدم الاقتصار على استخدام القوة العسكرية فحسب وإنما ممارسة مختلف الضغوطات سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الدبلوماسي.

كما انقسم الفقه الدولي حول موضوع التدخل الإنساني منذ ظهوره على الساحة الدولية، وقد تمثل جوهر الخلاف حول مدى مشروعية التدخل بالإضافة إلى من يمتلك الحق في القيام بالتدخل الإنساني خصوصًا في ظل الارتباط الوثيق بين التدخل الإنساني وغيره من المبادئ الأخرى مثل سيادة الدول، وبالتالي فقد تبلور هذه الخلاف إلى ظهور اتجاهين مؤيد ومعارض لمشروعية التدخل الإنساني:

---

[3] عبد اليزيد داودي، التدخل الإنساني في ضوء ميثاق منظمة الأمم المتحدة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص قانون دولي جنائي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة08 ماي، الجزائر، 2012م، ص19.

أولًا: الاتجاه المؤيد لمشروعية التدخل الإنساني:

يذهب أنصار هذ الاتجاه إلى اعتبار التدخل الإنساني حق وواجب يلزم لإنقاذ مواطني الدولة من المعاملة القاسية والتعسفية لحمايتهم من الانتهاكات والفظائع الجسمية التي قد تصل إلى ارتكاب جرائم دولية بحقهم حيث يبررون التدخل الإنساني من أجل حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات بأنها عمل مشروع فهو استثناء من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومن بين أنصار هذا الاتجاه نذكر غروسيوس، فاتيلو يستيليك، فيجيز فوشي، ومن أهم المبررات والحجج التي يستند عليها الفقه الدولي لتبرير التدخل الإنساني نجد:

1-اعتبار أن التدخل الإنساني لا يتعارض مع قواعد القانون الدولي، إذ يمثل استثناء من مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.

2-اعتبار أن التدخل الإنساني لا يتعارض مع المادة 7/2 و7 من الميثاق، لأن هذه الحالة تقتصر فقط على المساس بالسلامة الإقليمية للدول أو الاستقلال السياسي، أو يتم بصورة مخالفة لأهداف الميثاق.

3-اعتبار أن التدخل الإنساني يمثل آلية لردع واجبار الدول المستبدة على وقف أعمال العنف والقمع والاضطهاد ضد شعوبها [4].

ثانيًا: الاتجاه المعارض لمشروعية التدخل الإنساني:

يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى اعتبار التدخل الإنساني يشكل انتهاكا وخروجا عن مبدأ السيادة، حيث ينفون مشروعية التدخل الإنساني من أجل حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات، ومن بين أنصار هذه الاتجاه الفقيه بواونلي والفقيه والزر وفي الفقه العربي نجد الدكتور عمر سعد الله ومن بين أهم المبررات والحجج التي يستند عليها الفقه الدولي لنفي مشروعية التدخل الإنساني نجد:

1-اعتبار أن فتح الباب أمام التدخل الإنساني من شأنه إعادة فتح الباب مرة أخرى أمام إعادة استخدام القوة في العلاقات الدولية.

2-اعتبار أن التدخل الإنساني يؤدي إلى نشر الفوضى الدولية بسبب غياب معيار لتحديد مجموعة حقوق الإنسان المنتهكة التي تقبل التدخل [5].

---

[4] رياض بركات، إشكالية التدخل الدولي الإنساني وأثره على السيادة الوطنية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد الثاني، 2021، ص ص 5-6.

[5] رياض بركات، المرجع نفسه، ص ص 6-7.

وبالتالي ومن خلال ما سبق يمكن القول بأنه ليس من السهل تحديد مفهوم التدخل الإنساني بشكل مطلق وتعود أسباب ذلك في كون مفهوم التدخل الإنساني يختلط في الجوانب السياسية والإنسانية بالجوانب القانونية، ولكن مواثيق الأمم المتحدة قد ساهمت وبشكل كبير في الحد من هذا الاختلاط وذلك من خلال الفصل السابع والذي حدد ما يتخذ من أعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به، فقد نصت المادة 41 بأنه لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات لتنفيذ قراراته، وفي هذا السياق نصت المادة 42 إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه [6].

وبالتالي يمكن أن نعرف التدخل الإنساني بأنه :" المساعدة المصحوبة باستخدام القوة الهادفة إلى توفير الحماية لمواطني دولة ما، إزاء المعاملة التعسفية وغير الإنسانية التي يتعرضون لها والمتجاوزة للحد، والتي لم تراعِ -أي هذه الدولة- أن سيادتها يفترض أن تبنى على أسس من العدالة والحكمة، كما عرفه البعض الآخر ومنذ بدايات القرن العشرين بأنه حق دولة ما في أن تمارس سيطرة أو ضبطا دوليًا على تصرفات دول أخرى في نطاق سيادتها الداخلية وذلك متى تعارضت مع قوانين الإنسانية" [7].

كما عرف توماس فرانك التدخل الإنساني بأنه كل استخدام للقوة المسلحة أو التهديد باستخدامها بواسطة دولة ما أو بمعرفة هيئة دولية ضد دولة أخرى بهدف حماية حقوق الإنسان، كما تقدم اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدول تعريفا للتدخل الإنساني بأنه التصرف الذي يتخذ حيال دولة ما أو زعمائها دون رضاها أو رضاهم، لأهداف يدعى انها إنسانية أو حمائية وتشير اللجنة أن التدخل يغطي مجموعة من الأنشطة بما في ذلك التدخل العسكري، كما عرف الأستاذ حسام التدخل الإنساني انه لجوء شخص أو أكثر من أشخاص القانون الدولي إلى وسائل الإكراه السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية ضد الدولة أو الدول التي ينسب إليها الانتهاك الجسيم والمتكرر لحقوق الإنسان بهدف حملها على وضع نهاية لمثل هذه الممارسات [8].

---

[6] الفصل السابع : فيما يتخذ من الاعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، موقع the united nations، 8 فبراير 2025م، https://2u.pw/mypKTH2.

[7] هتالي أحمد، التدخل الإنساني بين حماية حقوق الإنسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص القانون العام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والسياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009، ص ص 69-71

[8] هتالي أحمد، مرجع سابق رقم7.

المبحث الثاني: تطور مفهوم التدخلات الإنسانية

لقد ظلت العلاقة بين الدولة ومواطنيها من اهتمام السلطة وبشكل حصري دون أن يكون هناك لأي شخص من الأشخاص الدوليين الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، ولكن هذا الحال لم يستمر حيث تم التدخل في الدول الأخرى وبوسائل مختلفة سواء سياسية أو دبلوماسية أو اقتصادية ووصولًا إلى استخدام القوة العسكرية وقد تم ذلك تحت مبرر التدخل الإنساني :"ويعتبر الأستاذ "**Lillich**" أن الفقيه "**Wheaton**" هو أول من استخدم مصطلح التدخل الإنساني "**Intervention Humanitaire**" وهذا في معرض دفاعه عن التدخل الأوروبي ضد الإمبراطورية العثمانية لصالح اليونان سنة 1827م، معتبرًا أنه يجوز التدخل عند انتهاك المصالح الإنسانية بصورة همجية [9] .

ومن خلال تتبع مسار التدخلات الإنسانية عبر التاريخ يمكن أن نقسم ذلك إلى عدة مراحل تبدأ أول المراحل ما بعد معاهدة وستفاليا 1948م، والتي بموجبها تأسست الدولة القومية، والمرحلة الثانية مع نشأة عصبة الأمم حيث برزت حاجة الإنسانية إلى تجاوز تأثيرات الحروب والتطلع إلى تنظيم دولي يضمن تحقيق السلام، والمرحلة الثالثة وذلك بعد تأسيس منظمة الأمم المتحدة حيث تم التركيز على حماية حقوق الإنسان وتحقيق السلام في العالم.

المرحلة الأولى: ما بعد معاهدة وستفاليا 1648م

لقد تشكل في هذه المرحلة الطابع الجماعي في التدخلات الإنسانية وهذا بدأ واضحًا من خلال المؤتمرات الدولية التي يتم فيها مناقشة مختلف القضايا الخاصة بالدول الأخرى من أبرز الأمثلة في ذلك :" مؤتمر لندن الذي اشترط على فرنسا وبريطانيا ضمان حرية ممارسة الشريعة الإسلامية كشرط للاعتراف باستقلال اليونان، وتدخل فرنسا في لبنان عام 1860م لحماية المسيحيين الموارنة من الاضطهاد، وتدخل روسيا القيصرية في تركيا عام 1877م لحماية بلغاريا، كما شملت التدخلات الإنسانية استخدام القوة المسلحة حيث تدخلات فرنسا عسكريًا بسوريا عام 1860م لحماية الموارنة، وتدخل روسيا القيصرية لحماية المسحيين في بلغاريا عام 1977م وشاركت القوى الكبرى بما فيها اليونان بتدخل عسكري بالصين عام 1900م بذريعة تحرير الدبلوماسيين والأجانب المحتجزين خلال ثورة البوكس[10] .

---

[9] عبد اليزيد داودي، مرجع سابق رقم 3، ص19.

[10] سعاد عبد الكاظم السعدي، التدخل الإنساني مفهومه وتطوره التاريخي، مجلة لارك، العدد1، 2025م، ص607.

المرحلة الثانية: بعد الحرب العالمية الأولى ونشأة عصبة الأمم

في هذه المرحلة لم تعد حماية حقوق الأقليات حكرًا على الدول الكبرى حيث شهد العالم خلال هذه الفترة ميلاد أول تنظيم دولي والذي يتمثل في عصبة الأمم التي عهد إليها حفظ الأمن والسلم الدولي بما فيها حقوق الإنسان عامة والأقليات خاصة، هذه الحماية التي قررت بموجب اتفاقيات دولية كاتفاقية الأقليات المبرمة في أعقاب انعقاد مؤتمر فرساي 1919م وكذا جملة الاتفاقيات أو الإعلانات التي صدرت من بعض الدول التي تعهدت فيها بحماية الأقليات، إن عمل العصبة في هذه المجال أي الحماية أكسبها الصفة الدولية، وبالتالي أدى إلى إضفاء الطابع الدولي على التدخل الإنساني[11] .

المرحلة الثالثة: ما بعد الحرب العالمية الثانية وتأسيس منظمة الأمم المتحدة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، سعى فقهاء القانون الدولي لإنشاء تنظيم دولي جديد لحماية حقوق الإنسان وتحقيق السلام العالمي، مما أدى إلى تأسيس منظمة الأمم المتحدة ووقع ميثاقها في 26 حزيران عام 1945م بمؤتمر سان فرانسيسكو، إذ اكد على ضرورة حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وقد أكدت المادة 55 على وجوب أن تعمل الأمم المتحدة على إشاعة احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كما اكدت المادة 62 الفقرة 2 على أن يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على إشاعة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومراعاتها عن طريق إعداد المشروعات وعقد المؤتمرات الدولية، وفي عام 1990م اعتبر مجلس الأمن أن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي يعاني منها السكان المدنيون بمختلف مناطق العالم تشكل تهديدًا للأمن والسلم الدوليين وبموجب ذلك أصبح اللجوء إلى التدخل العسكري الإنساني مشروعًا، حيث يمكن استخدام القوات البرية التابعة للأمم المتحدة لوقف تلك الانتهاكات التي يعاني منها المدنيين استنادًا إلى مبدأ الردع الرمزي[12]، من خلال ما سبق اتضح لنا تطور مفهوم التدخل الإنساني، ففي البداية كان يتم استخدامه من قبل الدول لحماية الأقليات الدينية ثم تطور ليأخذ الطابع التنظيمي بدل من الدول وذلك من خلال منظمة عصبة الأمم، ثم تطور وتوسع المفهوم بشكل أكبر حيث لم يقتصر فقط حماية الأقليات الدينية التي تعاني من الاضطهاد وإنما أصبح يشمل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في ظل مواثيق الأمم المتحدة.

---

[11] عيواز نسرين، حق التدخل الدولي الإنساني في القانون الدولي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص قانون دولي عام، قسم القانون العام،كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2023م، ص27.

[12] سعاد عبد الكاظم السعدي، التدخل الإنساني مفهومه وتطوره التاريخي، مرجع سابق رقم 10، ص ص 609-610.

الفصل الثاني: التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في اليمن الأسباب والمبررات

شكل التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية واقعًا جديدًا في اليمن، حيث تغيرت موازين القوة بين الشرعية اليمنية وجماعة الحوثي فقد ساهم التدخل الإنساني في تعزيز قوة الشرعية على الأرض وإيقاف زحف قوات جماعة الحوثي على العاصمة المؤقتة عدن، ولم يأت التدخل الإنساني للمملكة مارس 2015م إلا بعد تطورات متسارعة شهدتها اليمن.

لقد شكلت الاضطرابات السياسية التي مرت بها اليمن في 2011م، الإرهاصات الأولى للمملكة العربية السعودية في القيام بدور فاعل في وضع معالجات للأزمة اليمنية وذلك عن طريق المبادرة الخليجية التي تقدم بها مجلس التعاون الخليجي وتم التوقيع عليها برعاية خاصة من خادم الحرمين الشريفين الراحل الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود، حيث ساهمت هذه المبادرة في تحقيق انفراجة للمشهد السياسي المحتقن في البلاد، ولكن هذا الدور الخليجي لم يكتب له النجاح الكامل نتيجة قيام جماعة الحوثي بانقلاب على عملية الانتقال الديمقراطي في اليمن في سبتمبر 2014م.

لقد مثلت هذه الخطوة التي قامت بها جماعة الحوثي انتهاك جسيم في كل ما توافق عليه اليمنيين في مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي عقد جلساته في عام 2013م، وشارك فيه كل القوى السياسية اليمنية، ورغم الجهود الحكومية لثني جماعة الحوثي عن تعطيل الانتقال السياسي في البلاد إلا أن هذه الجهود الحكومية فشلت مع سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء وفرض الإقامة الجبرية على الرئيس هادي وأعضاء الحكومة، وأمام هذه المستجدات السياسية التي مثلت خطرًا على الأمن والسلم الدوليين وعلى دول الإقليم بشكل خاص فقد برزت الحاجة للقيام بتدخل إنساني عاجل وفوري يحمل الطابع العسكري لمعالجة الأزمة اليمنية التي بدأت تخرج عن السيطرة.

في هذه الفصل سوف نسلط الضوء على أسباب التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية والمبررات القانونية له ونتائج التدخل الإنساني على الواقع اليمني بالإضافة إلى أبرز التحديات التي تواجه التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في اليمن

المبحث الأول: أسباب ودوافع التدخل الإنساني

بدأت المملكة العربية السعودية تدخلها الإنساني في اليمن في مارس2015م، وذلك بعد ازدياد الصراع المسلح بين الشرعية اليمنية وجماعة الحوثي، حيث استطاعت جماعة الحوثي السيطرة على العاصمة صنعاء في سبتمبر 2014م، وفرض الإقامة الجبرية على الرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي، ومن ثم توجهت جماعة الحوثي إلى المحافظات الجنوبية في اليمن للسيطرة عليها وذلك بعد أن استطاع الرئيس هادي أن يفلت من الإقامة الجبرية والاتجاه نحو عدن وإعلانها عاصمة مؤقتة للبلاد حتى استعادة مؤسسات الدولة من جماعة الحوثي، وخلال هذه الفترة تقدم الرئيس بطلب إلى قادة دول مجلس التعاون الخليجي يدعوهم فيه إلى تقديم المساعدة الفورية لليمن بمختلف الوسائل بما في ذلك التدخل العسكري، وهو ما استجابت له المملكة العربية السعودية عن طريق تشكيلها تحالف عربي عسكري موسع في مارس 2015م، للحفاظ على الشرعية اليمنية.

غير أن هذه التدخل الإنساني الذي حمل الطابع العسكري لم يأتي وليد قرار مفاجئ، وإنما سبقه عدد من الدعوات والقرارات لمجلس الأمن الذي يدعو فيها إلى تطبيق الحل السياسي القائم على المبادرة الخليجية ودعم مخرجات الحوار الوطني الشامل وإدانة تصرفات جماعة الحوثي، ولكن كل هذه المحاولات لم تلقى استجابة من جماعة الحوثي والتي سعت إلى فرض إرادتها عن طريق القوة المسلحة وإفشال عملية الانتقال السياسي في البلاد

أولًا: رفض القرارات الأممية

يعد القرار رقم 2140 الصادر من مجلس الأمن في جلسته 7119 في 26 فبراير 2014م، واحد من القرارات المبكرة الخاصة بالشأن اليمني والذي أكد فيه التزامه الشديد بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وأثنى على دور مجلس التعاون الخليجي وذلك لمساعدته في عملية الانتقال السياسي في اليمن، كما رحب فيه بنتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل وهو المؤتمر الذي تعتبر قراراته بمثابة خارطة طريق من أجل عملية انتقال ديمقراطي، وأعرب فيه عن قلقه من المصاعب السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية المستمرة في اليمن، كما أدان فيه جميع الأنشطة الإرهابية والهجمات التي تستهدف المدنيين والبنى التحتية للنفط والغاز والكهرباء والسلطات الشرعية، بما فيها تلك التي تقوض العملية السياسية في اليمن، كما اعتبر أن الحالة اليمنية تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة [13] .

[13] القرار **2140**، الأمم المتحدة، **10** فبراير **2025**م، https://2u.pw/nlo5QiKI.

ثانيًا: إفشال جماعة الحوثي عملية الانتقال السياسي

مرت اليمن بفترة اضطرابات سياسية في 2011م، بين الحزب الحاكم ممثل في المؤتمر الشعبي العام وبين تكتل أحزاب اللقاء المشترك المعارض، وتعتبر هذه الاضطرابات السياسية امتدادا لما شهدته بعض الدول العربية في تلك الفترة مثل تونس ومصر وليبيا وسوريا، ومن هذا المنطلق قدم مجلس التعاون الخليجي مبادرة خليجية لحل الأزمة اليمنية، وقد رعى الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز آل سعود التوقيع على هذه المبادرة حيث تم التوقيع عليها من ممثلي المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وتكتل اللقاء المشترك وشركائه، وذلك بعد تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية.

وتضمنت هذه المبادرة عقد انتخابات رئاسية مبكرة وهي التي تولى من خلالها الرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي رئاسة الدولة، وتشكيل حكومة وفاق وطني بواقع 50% لكل طرف، والدعوة إلى عقد مؤتمر حوار وطني شامل يبحث في صياغة دستور للبلاد والنظر في القضايا المختلفة ذات البعد الوطني، بالإضافة إلى تضمن المبادرة الخليجية إنشاء لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والتي تعمل على إنهاء الانقسام في القوات المسلحة وإنهاء جميع النزاعات المسلحة وأية إجراءات أخرى من شأنها أن تمنع حدوث مواجهة مسلحة وغيرها من البنود الإضافية التي تهدف لاحتواء الأزمة اليمنية [14] .

وقد اتخذت السلطة السياسية آنذاك الخطوات اللازمة التي تضمن تنفيذ كافة بنود المبادرة الخليجية حيث تم تعيين حكومة وفاق وطني برئاسة محمد سالم باسندوة كما وأصدر الرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي بعض القرارات ذات العلاقة بإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية بالإضافة إلى تنفيذ مؤتمر الحوار اليمني الشامل الذي ضم كافة القوى السياسية اليمنية بما فيها ممثلين عن الحراك الجنوبي وجماعة الحوثي، وبعد مشاورات استمرت لعشرة أشهر اختتم مؤتمر الحوار الوطني الشامل جلساته في 25 يناير 2014م، بحضور وفود دبلوماسية رفيعة المستوى من مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى ممثلين عن الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة وتضمنت مخرجاته تشكيل دولة اتحادية من ستة أقاليم والتحضير لتشكيل لجنة لصياغة الدستور الجديد لليمن، ولكن جماعة الحوثي عمدت خلال هذه الفترة على السيطرة بقوة السلاح على محافظة صعدة ومحافظة عمران ومن ثم السيطرة على العاصمة صنعاء وإفشال كافة الجهود المحلية والخليجية والأممية في إحداث عملية انتقال سياسي في اليمن.

---

[14] نص الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية، المركز الوطني للمعلومات، **10** فبراير **2025**م، https://2u.pw/WMNVkjYk.

المبحث الثاني: الأسس والمبررات القانونية للتدخل الإنساني

أدى الاجتياح الذي قامت جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء وسيطرتها على المؤسسات الرئاسية والتشريعية والحكومة إلى فرض واقع جديد مما وضع الشرعية الدستورية في الدولة في موضع خطر الانهيار، وأمام هذه المستجدات السياسية والعسكرية التي يترتب عليها مخاطر كبيرة على طرق التجارة الدولية وبالإضافة إلى التهديدات المباشرة للأمن والسلم الدوليين والحقوق والحريات الأساسية للمجتمع اليمني فضلًا عن المسؤولية التاريخية التي يتحملها الرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي، فقد لجأ إلى طلب المساعدة والمساندة الفورية من قادة دول مجلس التعاون الخليجي بكافة الوسائل والتدابير اللازمة بما في ذلك التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي المستمر وردع الهجوم المتوقع حدوثه على مدينة عدن وبقية المحافظات، ويأتي طلبه بناءً على ما يخوله القانون الدولي للدفاع عن الشرعية الدستورية وردع جماعة الحوثي حيث استند على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، ويمكن أن نورد بعض التفاصيل في ما سبق من الأسس والمبررات القانونية والإنسانية للتدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في الجمهورية اليمنية:

أولًا: ميثاق الأمم المتحدة

وفقًا لنص المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة فأنه :" ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالًا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورًا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه[15] .

وفي هذا السياق اتخذ مجلس الأمن الدولي بعض التدابير حيث تبنى القرار رقم 2216 والذي طالب فيه جماعة الحوثي بالسحب الفوري لقواتهم من جميع المناطق التي سيطروا عليها بما في ذلك العاصمة صنعاء، والكف عن الأعمال التي تعتبر من الصلاحيات الحصرية للحكومة اليمنية الشرعية، والامتناع عن أية استفزازات أو تهديدات للدول المجاورة، كما جدد دعمه لمجلس التعاون الخليجي

[15] ميثاق الأمم المتحدة، موقع الأمم المتحدة، 12/ فبراير /2025م، https://2u.pw/nzpbFh.

فيما يخص دعمه لعملية الانتقال السياسية في اليمن، كما أعرب عن استعداده لاتخاذ مزيد من الخطوات في حال عدم تطبيق بنود القرارين 2216 و2201 بشأن اليمن [16] .

وهذا يعد واحد من الأسس القانونية للتدخل الإنساني، حيث اعتدت جماعة الحوثي على مؤسسات الدولة في اليمن وسيطرت عليها مما يمهد لتهديد أكبر على مستوى المحيط الإقليمي لليمن أو على مستوى الأمن والسلم الدوليين وقد اتضحت صحة تلك المخاوف حينما قامت جماعة الحوثي بتهديد الملاحة البحرية واستهداف السفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن في عامي 2023 -2024م، مما جعل من المجال البحري ساحة عمليات عسكرية استخدم فيها ما يمتلكه من أسلحة حيث نفذ أكثر من 100 هجوم لاستهداف والاستيلاء على السفن التجارية، وهذا ما أدى لانخفاض كبير لحركة المرور في مضيق باب المندب، وهو ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية لتشكيل تحالف متعدد الجنسيات في ديسمبر 2023م يحمل اسم حارس الازدهار والذي يهدف إلى تأمين الملاحة البحرية في البحر الأحمر من الهجمات المستمرة التي تقوم بها جماعة الحوثي .

ثانيًا: اتفاقية الدفاع العربي المشترك

أبرمت هذه الاتفاقية في العاصمة المصرية القاهرة وذلك في عام 1950م، بين عدد من الدول وهي المملكة العربية السعودية واليمن ومصر والأردن والعراق ولبنان وسوريا ثم انضمت بقية الدول العربية الأخرى وقد تضمنت هذه الاتفاقية عدد من البنود التي تتيح للدول الموقعة بعدًا قانونيًا للدفاع المشترك.

تتضمن الاتفاقية 13 بندًا وتتلخص في أنه يعتبر أي عدوان على أي دولة موقعة على البروتوكول عدوانًا على باقي الدول، وأي مساس بدولة من الدول الموقعة على البروتوكول يعتبر مساسًا صريحًا بباقي الدول الموقعة على البروتوكول، كما ينص البند الثاني من بنود المعاهدة على أن تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداء عليها جميعًا، ولذلك فإنها عملًا بحق الدفاع الشرعي (الفردي والجماعي) عن كيانها تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما [17] .

---

[16] بنود القرار الأممي رقم **2216** حول اليمن، موقع rt، **12**/ فبراير/ **2025**م، https://2u.pw/cuVHiOo9.

[17] ماذا تعرف عن اتفاقية الدفاع العربي المشترك، العربية، **12** فبراير **2025**م، https://2u.pw/a8wkB42C.

وبالتالي وبناءً على ما سبق فانه يعتبر التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية عملًا قانونيًا وفقًا للمعاهدات والاتفاقيات العربية التي تنص على أحقية الدول العربية أن تتخذ من الأعمال ما يضمن تحقيق الأمن والسلام في الدولة العربي التي تعاني من تهديدات تقوض كيان الدولة، وهذا كان واضحًا على المشهد اليمني حيث سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء ثم التوجه إلى العاصمة المؤقتة عدن لمنع الرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي من اتخاذ أي خطوات من شأنها تنهي انقلابهم على السلطة الشرعية.

ثالثا: طلب الرئيس اليمني التدخل

انطلاقًا من الحق القانوني الذي يتمتع به الرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي، وبعد رصد أرتال عسكرية لجماعة الحوثي متجهة إلى العاصمة المؤقتة عدن لملاحقة الرئيس الشرعي الذي استطاع أن يفلت من الإقامة الجبرية التي فرضها عليه الحوثي في العاصمة صنعاء تقدم الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي بطلب إلى قادة مجلس التعاون الخليجي يدعوهم فيه إلى المساندة الفورية وبكل الأساليب الممكنة حتى لا تصبح اليمن مصدر تهديد للأمن والسلم والدوليين، حيث أنه في حال سيطرة جماعة الحوثي على العاصمة المؤقتة عدن ستتمكن من القضاء على آخر الآمال لاستعادة مؤسسات الدولة، وبالتالي فقد برزت الحاجة العاجلة لقيام المملكة العربية السعودية بتدخلها الإنساني.

وقد تمحورت الرسالة التي بعث بها الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي على ما آلت إليه الأوضاع الأمنية في الجمهورية من تدهور شديد وبالغ الخطورة جراء الأعمال العدوانية المستمرة والاعتداءات المتواصلة على سيادة اليمن، وأضاف إلى أن كافة الجهود المبذولة لوقف الاعتداءات الحوثية الإجرامية الآثمة على الشعب قد واجهت الرفض المطلق من قبل الانقلابيين الحوثين الذين يواصلون أعمالهم العدوانية لإخضاع بقية المناطق إلى سيطرتهم، وأشار إلى أن الحوثيين مدعومين من قوى إقليمية هدفها بسط هيمنتها على اليمن وجعلها قاعدة لنفوذها في المنطقة مما لم يعد معه التهديد مقتصرًا على أمن اليمن بل أصبح التهديد لأمن المنطقة بأكملها وتهديد الأمن والسلم الدوليين، وأضاف إلى أن طائرات القوات الجوية التي استولى عليها الحوثيون مستمرة بالتحليق والقصف فوق مدينة عدن، بالإضافة إلى مخاوف من استغلال تنظيم القاعدة لحالة عدم الاستقرار الراهنة لإثارة المزيد من الفوضى مما يجعل من البلاد تنزلق نحو مزيد من الصراع العنيف والتشظي[18] .

[18] ماذا كتب هادي إلى قادة الخليج عن الحوثيين والقاعدة وداعش لإقناعهم بالتدخل العسكري، cnn بالعربية، 12 فبراير 2025م، https://2u.pw/WOUj4CAd.

وقال الرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي أنه استنادًا إلى مبدأ الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة واستنادًا إلى ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك تقديم المساندة الفورية بكافة الوسائل والتدابير اللازمة بما في ذلك التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي المستمر وردع الهجوم المتوقع حدوثه في أي ساعة على مدينة عدن وبقية مناطق الجنوب ومساعدة اليمن في مواجهة القاعدة وداعش [19].

من خلال الخطاب للرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي يتضح لنا مدى تعقيدات المشهد اليمني وإصرار جماعة الحوثي على تنفيذ مخططهم في السيطرة على كل البلاد باستخدام قواتهم وما تحصلوا عليه من أسلحة من معسكرات الجيش اليمني، كما أن الخطر ليس حصرًا فقط يأتي من جماعة الحوثي فقد كانت مخاطر شديدة من استغلال الجماعات المتطرفة مثل تنظيم القاعدة وداعش لحالة الانفلات الأمني في الدولة لتنفيذ عمليات إرهابية ضد مصالح الدولة أو مصالح الدول الأجنبية الأخرى.

وبالتالي ومن خلال ما تم طرحه فيما سبق نلاحظ أن هناك أسس ومبررات قانونية للتدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية فرضتها أحداث الأزمة اليمنية المتسارعة، فالمملكة العربية السعودية استندت إلى مواثيق الأمم المتحدة وتحديدًا المادة 51 والتي تتمثل في أنه ليس هناك إضعاف أو انتقاص للحق الطبيعي للدول في الدفاع عن أنفسهم في كان هناك اعتداء من قبل قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وكذلك استندت المملكة العربية السعودية على مواثيق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك التي تعتبر الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية من ضمن الأعضاء الموقعين عليها والتي تنص على أن تبادر الدول بتقديم المساعدة بكافة وسائلها بما فيها استخدام القوات المسلحة في حال تعرضت أحد الدول إلى اعتداء مسلح، بالإضافة إلى استناد المملكة العربية السعودية إلى الطلب الذي تقدم به الرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي إلى قادة دول مجلس التعاون الخليجي والذي يدعوهم فيه إلى المساعدة الفورية والعاجلة وبكل الوسائل المتاحة بما فيها التدخل العسكري لإيقاف التدهور الأمني في البلاد واستعادة مؤسسات الدولة التي سيطرت عليها جماعة الحوثي وإيقاف تمدد الحوثي الذي يجتاح ما تبقى من محافظات في الدولة باستخدام القوة المسلحة بما في ذلك قوات الطيران الحربي الذي سيطر عليه بعد سقوط العاصمة صنعاء تحت أيديهم في أواخر شهر سبتمبر 2014م.

[19] مصدر سابق، ماذا كتب هادي إلى قادة الخليج عن الحوثيين والقاعدة وداعش لإقناعهم بالتدخل العسكري، رقم 18.

المبحث الثالث: جوهر التدخل الإنساني

رغم أن التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في الجمهورية اليمنية أخذ الطابع العسكري وذلك عن طريق تحالف عربي قام بتنفيذ عملية عاصفة الحزم في مارس 2015م، ولكن هذه الطابع العسكري لم يخل من بعض الوسائل غير العسكرية، حيث إن المساعدات الإنسانية للمملكة العربية السعودية في اليمن لا زالت مستمرة منذ بداية التدخل الإنساني بالإضافة إلى فتح الباب أمام الجهود السياسية والدبلوماسية لمعالجة الأزمة اليمنية فقد أطلقت المملكة العربية مبادرة لإنهاء الحرب في اليمن في مارس 2021م، تتمثل بنودها في إعادة فتح مطار صنعاء لعدد من الرحلات للوجهات الإقليمية والدولية، وتخفيف الحصار على ميناء الحديدة الذي يسيطر عليه جماعة الحوثي، وإيداع إيرادات الضرائب من الميناء في حساب مصرفي مشترك بالبنك المركزي، وبالإضافة إلى إعادة إطلاق المحادثات السياسية بين الأطراف اليمنية تقوم على المرجعيات الدولية والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني اليمني، وتعتبر هذه واحدة من الجهود السياسية التي قامت بها المملكة العربية لإنهاء الأزمة اليمنية [20] .

كما قام السفير السعودي في اليمن محمد آل جابر بزيارة إلى صنعاء في إبريل 2023م، والتقى خلالها بمسؤولين من جماعة الحوثي ومن ضمنهم رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين مهدي المشاط، وقد أتت هذه الزيارة كاستمرار للجهود السياسية للمملكة العربية السعودية في تقريب وجهات النظر بين الشرعية اليمنية وجماعة الحوثي ولبحث سبل الحوار بين المكونات اليمنية للوصول إلى حل سياسي شامل ومستدام في اليمن وكذلك لتأكيد الدعم للمبادرة السعودية التي قدمتها في مارس 2021م.

وبالتالي يتضح لنا من خلال الجهود السياسية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية إنها تهتم بمعالجة الأزمة اليمنية بالطرق الدبلوماسية، ولم يكن التدخل الإنساني الذي أخذ الطابع العسكري في مارس 2015م، إلا اضطرار فرضه الواقع اليمني مع استمرار سياسة استخدام القوة العسكرية من قبل جماعة الحوثي للسيطرة على السلطة والانقلاب على التوافقات بين القوى السياسية اليمنية في المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني الشامل والاستمرار الصارخ لانتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى التهديدات المباشرة للأمن القومي اليمني والخليجي والعربي بشكل خاص والتهديدات للأمن والسلم الدوليين بشكل عام، وبالتالي هذا ما استدعى اتخاذ موقف حازم وصارم من قبل المملكة العربية السعودية.

[20] مبادرة سعودية لإنهاء حرب اليمن، independent، **13** فبراير **2025**م، https://2u.pw/FeAHQpr.

لقد عملت المملكة العربية السعودية خلال تدخلها الإنساني في اليمن على القيام بدور فعال في الجهود الإنسانية الإغاثية للشعب اليمني، وعلى المستوى الحكومة فقد استمرت السعودية في تقديم الدعم الاقتصادي للحيلولة دون حدوث انهيار اقتصادي خصوصًا بعد قيام جماعة الحوثي باستهداف ميناء الضبة النفطي بطائرات مسيرة في عام 2022م، وذلك بهدف منع السلطة الشرعية من تصدير النفط، وبالرغم من أن النفط يعد من أهم موارد الحكومة الشرعية لدعم الاقتصاد من الانهيار، كما عملت المملكة العربية السعودية أثناء تدخلها الإنساني على تقريب وجهات النظر بين مختلف الأحزاب والمكونات السياسية اليمنية المؤيد للشرعية وهذا ما بدأ واضحًا من خلال اتفاق الرياض في عام 2019م، والمشاورات اليمنية التي عقدت العاصمة السعودية الرياض في عام 2022م وفي ما يلي سنورد بعض الجهود السعودية على الصعيد السياسي وعلى الصعيد التنموي والإغاثي.

أولًا: جهود السعودية السياسية

عملت المملكة العربية السعودية على الصعيد السياسي في توحيد الجهود بين قوى الشرعية اليمنية حيث تم توقيع اتفاق الرياض في 2019م، والذي تضمن بعض الترتيبات السياسي والعسكرية والأمنية والاقتصادية، فعلى المستوى السياسي تشكلت حكومة كفاءات سياسية وعلى المستوى العسكري أن تعود جميع القوات التي تحركت باتجاه عدن إلى مواقعها وتحل محلها قوات الأمن التابعة للسلطة المحلية في كل محافظة، وتوحيد القوات العسكرية وترقيمها وضمها إلى وزارة الدفاع وغيرها من الترتيبات الأخرى، وفي هذا السياق قال سمو الأمير محمد بن سلمان آل سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية إن :" المملكة حريصة على وحدة واستقرار اليمن، وأن المملكة ستواصل السعي لتحقيق تطلعات الشعب اليمني الوصول إلى سياسي" [21] .

كما قامت المملكة بدور إيجابي أثناء انعقاد مشاورات الرياض في إبريل 2022م، والتي بمشاركة 800 شخصية سياسية يمنية والتي أقروا خلالها عدد من المسارات سياسية واقتصادية وتنموية وأمنية واجتماعية وإعلامية وإنسانية وعبروا خلالها عن الدعم الكامل لمجلس القيادة الرئاسي والكيانات المساندة له لتمكينه من ممارسة مهامه في تنفيذ سياسات ومبادرات فعالة من شأنها تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن [22] .

[21] التوقيع الرسمي على اتفاق الرياض بين الحكومة اليمنية والانتقالي، rt، 13 فبراير 2025م، https://2u.pw/TDhmYLA5.

[22] مخرجات مشاورات الرياض، الشرق الأوسط، 13 فبراير 2025م، https://2u.pw/2OVavyYC.

ثانيًا: جهود السعودية التنموية والإغاثية

عملت المملكة العربية السعودية في تدخلها الإنساني في اليمن منذ 2015م، على تقديم مساعدات تنموية وإغاثية حيث لم ينحصر التدخل الإنساني فقط على المسار العسكري، وهذا ما يعطي دلالة على اهتمام المملكة بمختلف الجوانب في اليمن، فقد نفذ مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أكثر من 1000 مشروع في مختلف القطاعات بمبلغ يتجاوز 4,5 مليار دولار حيث نفذ مساعدات تنموية في الطاقة والصحة والتعليم والمياه والإصحاح البيئي والنقل والأمن الغذائي والزراعي والتعافي المبكر وغيرها من القطاعات الأخرى، ومن الملاحظ في عمل المركز في اليمن الازدياد باستمرار في تنفيذ المشاريع ففي الوقت الذي تم تنفيذ 56 مشروع فقط في عام 2015م، كان هناك المزيد من المشاريع المنفذة فقد تم في عام 2020م تنفيذ 114 مشروع، وفي عام 2024م تم تنفيذ 125 مشروع، كما لا زال المركز يقوم بدوره خلال هذه العام 2025م [23] .

وبالتالي ومن خلال ما سبق نلاحظ أن المملكة العربية السعودية قامت بأدوار متعددة منذ تدخلها الإنساني في مارس 2015م، فعلى صعيد اليمن بشكل عام فقد أطلقت مبادرة سياسية للسلام بهدف إنهاء الحرب في اليمن وجمع كل الأطراف للوصول إلى حلول سياسية، كما قام السفير السعودي باليمن محمد آل جابر بزيارة إلى العاصمة صنعاء والالتقاء ببعض قيادة جماعة الحوثي وذلك بهدف تقريب وجهات النظر بين الأطراف اليمنية، وأما على صعيد القوى السياسية المساندة للشرعية فقد عملت المملكة العربية السعودية على توحيد الجهود لمختلف القوى السياسية وذلك من خلال اتفاق الرياض بالإضافة إلى مشاورات الرياض في إبريل 2022م، حيث ساهمت هذا الاتفاقيات في تخفيف التوتر السياسي بين أطراف الشرعية اليمنية.

كما كان هناك دور فاعل للمملكة العربية السعودية في الجوانب التنموية والإغاثية وذلك من خلال المشاريع التي تم تنفيذها عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والذي ساهم في تخفيف آثار الصراع من خلال تدخلاته في عدد من القطاعات التي تهم المواطن اليمني مثل قطاع الزارعة والصناعة والصحة والتعليم وغيرها من القطاعات الأخرى، ولقد لعبت دور كبير هذه التدخلات في تعزيز هذه القطاعات خصوصًا مع انحسار الدعم الحكومي لها.

[23] إحصائيات عامة لمشاريع المركز لدولة اليمن، مركز الملك سلمان للإغاثة، **14 فبراير 2025م**، https://2u.pw/ahM5u620.

الفصل الثالث: تدخلات السعودية التنموية والإغاثية في اليمن

عملت المملكة العربية السعودية على تقديم الدعم التنموي والإغاثي والإنساني لمختلف المحافظات اليمنية، في هذا الفصل سوف نسلط الضوء على هذه التدخلات من خلال ثلاثة مباحث حيث سيكون المبحث الأول عن التدخلات التنموية والإغاثية الذي يقدمها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية في اليمن، والمبحث الثاني سيكون عن التدخلات التنموية التي يقدمها البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، والمبحث الثالث سوف نخصصه عن بعض التدخلات التنموية السعودية في محافظة حضرموت.

المبحث الأول: تدخلات مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

دشن مركز الملك سلمان أعماله في مايو 2015م وذلك بعد توجيه كريم من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وتشمل مساعداته جميع قطاعات العمل الإغاثي والإنساني مثل الأمن الغذائي وإدارة المخيمات والإيواء والتعافي المبكر والتعليم والتغذية والصحة والمياه وغيرها من القطاعات الأخرى، وقد بلغت عدد المشاريع المنفذة والتي قيد التنفيذ في دولة اليمن 1041 بتكلفة إجمالية تبلغ **4,565,780,025** مليار دولار وفقًا للتوزيع الآتي:

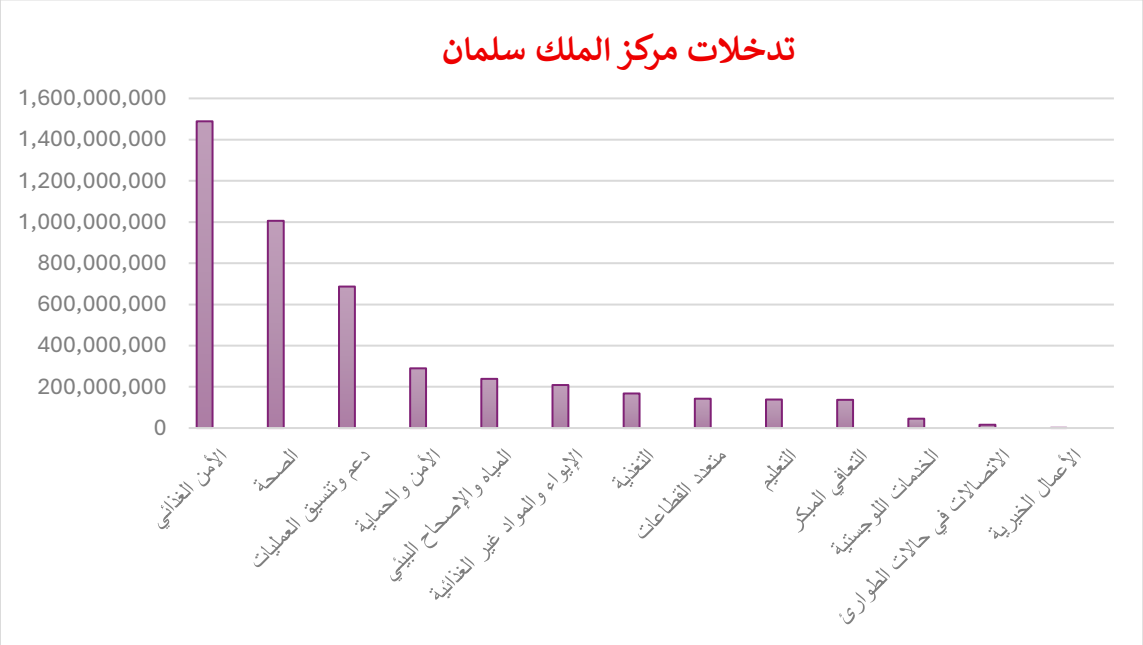

المصدر: https://2u.pw/ahM5u620

المبحث الثاني: تدخلات البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن

تأسس البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن بأمر سامي من الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود في عام 2018م، ويعمل هذا البرنامج بموجب اتفاقية تنموية بين حكومتي المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية وقد تمثلت أبرز أهدافه في تقديم الدعم الاقتصادي والتنموي المستدام في مختلف المجالات والتي من شأنها رفع مستوى الخدمات الأساسية وتوفير فرص العمل وتطوير البنية التحتية وبناء قدرات المؤسسات الحكومية لليمن، كما يعمل البرنامج السعودي في سبعة قطاعات تنموية حيوية وتتمثل في الصحة والتعليم والنقل والطاقة والمياه والزراعة والثروة السمكية والمؤسسات الحكومية .

وقد نفذ البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن 224 مشروع ومبادرة في 14 محافظة يمنية وشملت هذه التدخلات 8 قطاعات هامة في حياة المواطن اليمني حيث استفاد منها 14,6 مليون مستفيد، وبلغت إجمالي تكلفة هذه التدخلات للبرنامج السعودي 917,217,200 $، وفيما يلي مخطط يوضح حجم التدخلات السعودية في اليمن

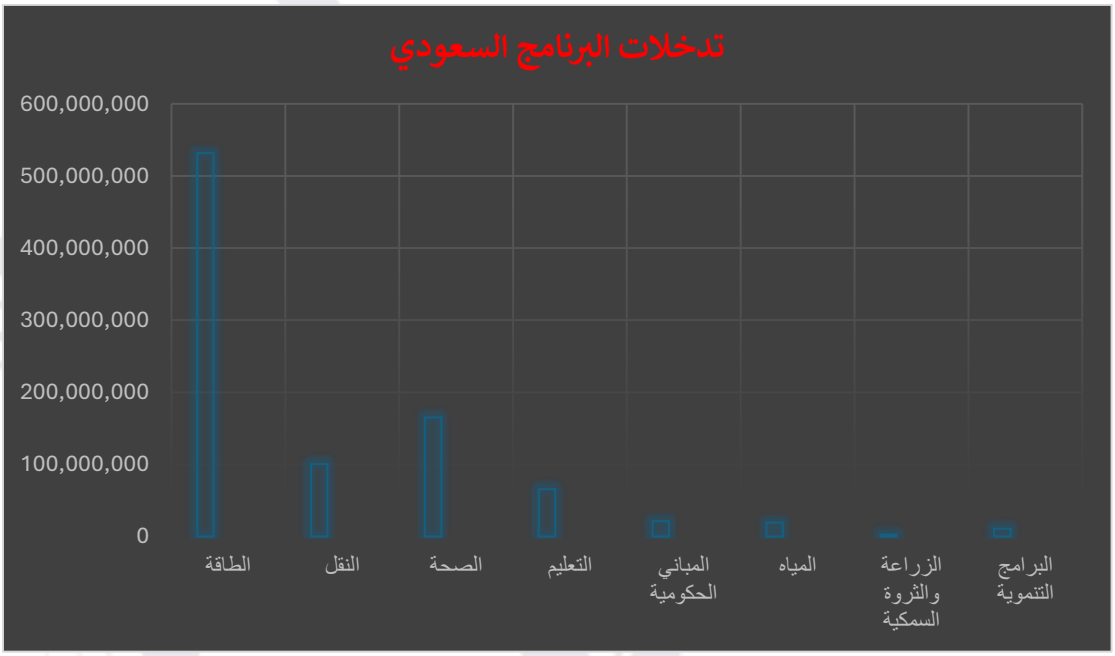

المصدر: https://sdrpy.gov.sa/index.php/ar/Reports .

المبحث الثالث: تدخلات السعودية التنموية والإغاثية بمحافظة حضرموت

تعد محافظة حضرموت أكبر المحافظات اليمنية من حيث المساحة والتي تبلغ نحو 190 ألف كيلو متر مربع وعاصمتها مدينة المكلا، وتبلغ عدد مديرياتها 28 مديرية وتربطها حدود إدارية مع عدة محافظات شبوة والمهرة ومأرب والجوف كما ترتبط بشريط حدودي مع المملكة العربية السعودية يبلغ نحو 700 كيلو متر، وتعد محافظة حضرموت واحدة من المحافظات التي لم تتأثر بشكل مباشر في الحرب ما عدا أثناء سيطرة تنظيم القاعدة على مدينة المكلا في عام 2015م، واستهداف جماعة الحوثي لميناء الضبة النفطي في عام 2022م، والذي أدى هذا الاستهداف إلى توقف اليمن عن تصدير النفط مما وضع الحكومة اليمنية في موضع حرج وذلك بسبب أن النفط يمثل المورد الرئيسي للحكومة في تغطية نفقاتها، وفيما يلي خريطة توضح مديريات محافظة حضرموت.

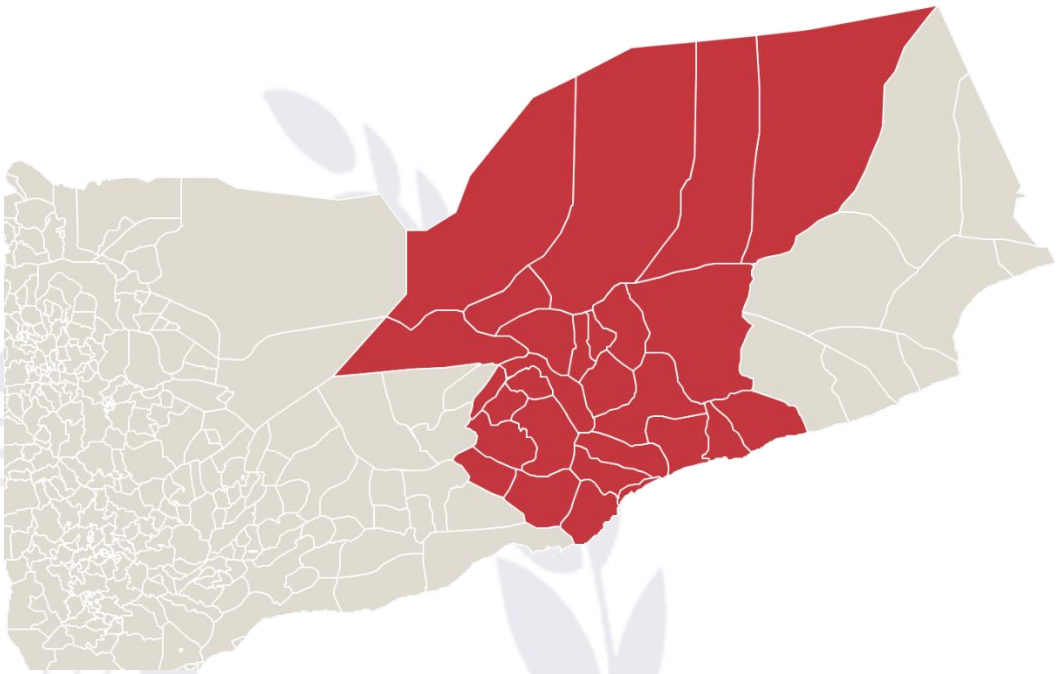

المصدر: https://2u.pw/XTNFAHZRx

المطلب الأول: التقسيمات الإدارية لمحافظة حضرموت

التقسيمات الإدارية للمحافظة ومساحاتها والتعداد السكاني لها			
الرقم	المديرية	المساحة	التعداد السكاني
1	رماه	26,497	10,080
2	ثمود	16,242	7,012
3	القف	28,741	3,384
4	زمخ ومنوخ	24,205	2,333
5	حجر الصيعر	2,986	3,911
6	العبر	7,461	13,053
7	القطن	3,135	100,393
8	شبام	118	77,583
9	ساه	2,541	37,210
10	سيئون	804	161,538
11	تريم	28,940	159,767
12	السوم	12,341	19,842
13	الريدة وقصيعر	3,534	71,318
14	الديس	2,400	36,605
15	الشحر	2,256	116,088
16	غيل بن يمين	4,632	43,279
17	غيل باوزير	2,418	77,548
18	دوعن	955	68,774
19	وادي العين	3,547	44,026
20	رخية	2,269	13,466
21	عمد	737	31,102
22	الضليعة	1,101	28,678
23	يبعث	2,499	15,442
24	حجر	1,741	40,285
25	بروم ميفع	2,256	27,346
26	المكلا	955	25,608
27	مدينة المكلا	1,088	289,334
28	حريضة	1,222	26,340
المجموع		187,542	1,551,347

المصدر: https://2u.pw/XTNFAHZRx

المطلب الثاني: تدخلات البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في محافظة حضرموت.

تدخلات البرنامج في قطاع الصحة

يعد البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن أحد الجهات التي تقوم المملكة العربية السعودية من خلاله بتقديم دعمها التنموي لعدد من القطاعات في محافظة حضرموت، حيث قدم البرنامج السعودي دعمه في قطاع النقل وذلك من خلال إعادة تأهيل طريق العبر الذي يربط بين محافظة مأرب ومثلث العبر بمحافظة حضرموت بطول 129 كم والذي يستفيد منه نحو 11 مليون مواطن، ويعد طريق العبر خط دولي بالإضافة إلى أنه يربط بين المحافظات اليمنية وبالتالي فإن هذا المشروع سوف يسهم في الحد من الأضرار التي يعاني منها المسافرين نتيجة الطريق المتهالك، وقد انتهى البرنامج السعودي من تنفيذ المرحلة الأولى في هذا المشروع الاستراتيجي بطول 40 كيلو متر والذي يمتد من منطقة الضويبي إلى منطقة العبر، ويتم العمل على تنفيذ المرحلة الثانية في المشروع.

رئيس الوزراء اليمني السابق أحمد عوض بن مبارك يطلع على العمل في طريق العبر

كما يعمل البرنامج السعودي على مشروع إعادة تأهيل منفذ الوديعة، الذي تشمل أعماله إنشاء مبانٍ جديدة وإعادة تأهيل المباني القائمة، واستكمال أعمال الطرق والساحات والموقع العام، وتنفيذ طبقات الطرق والأرصفة والساحات والأسوار والبوابات الأمنية، وتوفير اللوحات الإرشادية والمرورية، وأنظمة المراقبة الأمنية، وتعزيز مصادر المياه والطاقة في المنفذ، ويعد منفذ الوديعة واحدًا من أهم المنافذ البرية التي تسهم في تسهيل حركة المسافرين بين الدولتين بالإضافة إلى استيراد وتصدير البضائع بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، وبالتالي فإن هذا المشروع سوف يساهم في دعم الاقتصاد وتعزيز التنمية في اليمن

محافظ محافظة حضرموت مبخوت بن ماضي يضع حجر الأساس لتأهيل منفذ الوديعة

تدخلات البرنامج في قطاع التعليم

عمل البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن على تقديم الدعم لعدد من القطاعات ومن بينها قطاع التعليم وذلك لما للتعليم من أهمية وشمل الدعم مختلف مستويات التعليم في اليمن، سواء التعليم العام أو العالي إلى بالإضافة إلى الفني والمهني، وذلك من خلال عشرات المشروعات والمبادرات التنموية المنتشرة في المحافظات اليمنية، على صعيد التعليم العام قدم البرنامج مشروعات ومبادرات داعمة شملت إنشاء وتجهيز أكثر من 30 مدرسة نموذجية موزعة على المحافظات اليمنية، تحتوي على مرافق تعليمية متطورة بفصول دراسية ومعامل حديثة مثل معامل الكيمياء، والحاسب الآلي، كما عمل البرنامج على تجهيز المدارس بأحدث المواصفات التي تمنح للطلاب والطالبات بيئة تعليمية محفّزة تعزز المعرفة وتصقل المهارات وتفعّل الابتكار والإبداع، للإسهام في إعداد جيل قادر على المشاركة بفعاليّة في خدمة مجتمعه ووطنه [24].

وعلى صعيد محافظة حضرموت فقد قام البرنامج السعودي بإنشاء وتجهيز مدرستين في مديرية المكلا ومديرية سيئون.

تنفيذ أعمال البناء في مدرسة المكلا

[24] البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن يقدم دعمًا للتعليم، صحيفة سبق ، 16 فبراير 2025م، https://sabq.org/saudia/uxir6qmm99.

تدخلات البرنامج في قطاع الصحة

أسهمت المملكة العربية السعودية عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في تقديم الدعم وتعزيز قدرات القطاع الصحي في مختلف محافظات اليمن، ويأتي تعزيز قدرات القطاع الصحي عبر تنفيذ العديد من المشاريع والمبادرات التنموية.

ومن بين هذه المشاريع التي تم تنفيذها من خلال البرنامج إنشاء مدينة الملك سلمان الطبية والتعليمية في محافظة المهرة بمساحة تبلغ مليون متر مربع، ومستشفى الأمير محمد بن سلمان في العاصمة المؤقتة عدن بمساحة تبلغ 20,000 متر مربع، وكذلك مشروع مركز الأورام التخصصي في محافظة تعز، وإنشاء وتجهيز مستشفى سباح محافظة أبين، ومركز غسيل الكلى في محافظة المهرة، وإنشاء مركز تأهيل الأطفال المعاقين في العاصمة المؤقتة عدن وغيرها من المشاريع الصحية الأخرى في العديد من المحافظات اليمنية.

أما على صعيد محافظة حضرموت فإن البرنامج السعودي يقوم بتنفيذ مشروع مستشفى حضرموت الجامعي ومركز السرطان على مساحة 39,625 متر مربع ودعم المحافظة 5 سيارات إسعافية مجهزة، وبالتالي فإن مثل هذه المشاريع سوف تسهم في الارتقاء بالوضع الصحي في محافظة حضرموت.

تدشين مشروع دعم النظام الصحي بحضرموت

تدخلات البرنامج في قطاع الزراعة والثروة السمكية

يعد قطاع الزراعة والثروة السمكية من القطاعات الهامة في اليمن وذلك كونها تمثل مصدر دخل للمواطن اليمني ومن هذا السياق أولى البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن أهمية لهذا القطاع فقد قام بتنفيذ 21 مشروع ومبادرة بقيمة تتجاوز 2,8 مليون دولار، وعلى صعيد محافظة حضرموت فقد سلم البرنامج السعودي 100 قارب صيد للصيادين في حضرموت والذي يستفيد منها عدد من سكان مديريات المكلا وبروم ميفع والشحر والديس الشرقية والريدة وقصيعر.

تسلم صيادين قوارب صيد بدعم من البرنامج السعودي

المبحث الرابع: نتائج التدخل الإنساني على الوضع في اليمن.

أدى التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في اليمن إلى تحقيق عدد من النتائج الإيجابية من أهمها هو إيقاف توسع جماعة الحوثي في المحافظات الأخرى في اليمن حيث مع إعلان التدخل الإنساني للسعودية كانت جماعة الحوثي تستخدم الطيران الحربي لقصف مؤسسات الدولة في العاصمة المؤقتة عدن وإرسال الأرتال العسكرية في محاولة منها للسباق مع الزمن لفرض واقع جديد فيما تبقى من المحافظات، ولكن هذه الطموحات لم تتحقق نتيجة للمساعدة التي قدمها التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية، وهو ما أدى بدوره إلى الحفاظ على الشرعية اليمنية من السقوط.

إضافة إلى ذلك استطاع التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في اليمن من تقديم المساعدة للشرعية اليمنية في استصدار القرار 2216 من مجلس الأمن وذلك في إبريل 2015م، والذي نص على فرض عقوبات تمثلت في تجميد أرصدة وحظر السفر للخارج والتي طالت زعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي بالإضافة إلى حظر توريد الأسلحة والعتاد ووسائل النقل العسكرية لكل الأطراف التي تعمل لصالحهم كافة، كما تضمن القرار أيضًا الدول المجاورة بتفتيش الشحنات المتجهة إلى اليمن، وطالب جماعة الحوثي بوقف القتال وسحب قواتهم من المناطق التي فرضوا سيطرتهم عليها بما في ذلك العاصمة صنعاء [25] .

كما حقق التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية نتائج إيجابية حيث أعلنت الأمم المتحدة في إبريل 2022م عن التوصل إلى هدنة بين الأطراف اليمنية وقد تضمنت هذه الهدنة وقف لكافة العمليات العسكرية الهجومية البرية والجوية والبحرية داخل اليمن وخارجه وتجميد المواقع العسكرية الحالية على الأرض، ودخول سفن تحمل المشتقات النفطية إلى موانئ الحديدة التي يسيطر عليها جماعة الحوثي، بالإضافة إلى تشغيل رحلتين جويتين تجاريتين أسبوعياً إلى صنعاء ومنها إلى المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية، وغيرها من البنود الأخرى[26] .

لقد ساهمت هذه الهدنة في تخفيف آثار العمليات العسكرية على المواطنين كما أنها أتاحت فرصة أمام الأطراف اليمنية للدخول في أي تفاهمات سياسية تنهي الأزمة اليمنية، ولم يكن لهذه الهدنة أن تتحقق لولا التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية الذي حافظ بشكل كبير في تحقيق توازن في القوة بين الأطراف اليمنية.

---

[25] قرار مجلس الأمن التابع لأمم المتحدة رقم 2216، مركز البحوث والتأهيل لحقوق الإنسان، 14 فبراير 2025م، https://2u.pw/LBbbe3SI.

[26] اتفاق الهدنة أبريل 2022م، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لأمم المتحدة لليمن، 14 فبراير 2025م، https://2u.pw/xZXqqgo6.

المبحث الخامس: تحديات التدخل الإنساني

بطبيعة الحال لا يخلو التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية من بعض التحديات، وذلك نتيجة تعامل المجتمع الدولي غير الحازم مع تطورات الأزمة اليمنية، بالإضافة إلى خصوصية الأزمة اليمنية حيث أنها أزمة معقدة ومركبة، فاليمن تتراكم في الأزمات عبر السنين دون وضع معالجات ناجعة لها، وهو ما يضيف المزيد من التعقيدات على المشهد السياسي، وبالتالي ومن خلال ما سبق تناوله في هذه الورقة البحثية يمكن أن نلخص أبرز التحديات التي تواجه التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في الآتي:

أولًا: تطبيق القرارات الأممية

يواجه التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية تحديًا فيما يخص تطبيق القرارات الأممية في اليمن ومنها قرار مجلس الأمن 2216 والذي يدعو جماعة الحوثي إلى الانسحاب من المدن التي يسيطر عليها ما فيها العاصمة صنعاء وتسليم سلاح الدولة الذي استولوا عليه من معسكرات الجيش اليمني، حيث إن جماعة الحوثي لم تبد أي استعداد للتعامل الإيجابي مع قرار مجلس الأمن وهو ما يتطلب من المجتمع الدولي والتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية تكثيف ضغوطهم على جماعة الحوثي لإجبارها على تنفيذ كافة القرارات الأممية والعودة إلى تنفيذ عملية الانتقال الديمقراطي باليمن.

ثانيًا: فرض حل سياسي

لقد شكلت الهدنة الإنسانية التي تم التوصل إليها بين الأطراف اليمنية في إبريل 2022م والتي رعاها مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، بوادر أمل في أن تسهم إلى التوصل لحل سياسي شامل للأزمة اليمنية، ولكن وبعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات عليها يبدو أن هناك تحديات تواجه التدخل الإنساني للمملكة العربية في إقناع جماعة الحوثي على الجلوس مع الشرعية اليمنية للوصول إلى تفاهمات سياسية رغم إن المملكة العربية السعودية تقدمت بمبادرة سياسية لحل الأزمة اليمنية وقيام السفير السعودي محمد بزيارة العاصمة صنعاء والالتقاء بقيادات جماعة الحوثي في محاولة لبحث نقاط التقاء تجمع الأطراف اليمنية، وبالتالي فإنه على المجتمع الدولي أن يقوم بدوره في هذا السياق لإقناع جماعة الحوثي بضرورة الحل السياسي أو مواجهة عمل عسكري حاسم يفضي إلى تحرير العاصمة صنعاء من سيطرة جماعة الحوثي، حيث أن هناك ضرورة لإبقاء الخيار العسكري متاح في حال فشلت الجهود الدبلوماسية.

الخاتمة

يعد مفهوم التدخل الإنساني من المفاهيم التي مرت بمراحل تطور منذ تشكل الدولة القومية ووصولًا إلى المجتمع الدولي الحديث، ففي الوقت الذي كانت الدولة القومية هي العامل الوحيد في المجتمع الدولي كان التدخل الإنساني يتم استخدامه للدفاع عن الأقليات الدينية التي تواجه اضطهاد ثم مع نشأة منظمة عصبة الأمم أصبح الدفاع عن الأقليات الدينية المضطهدة من مهامها، ثم تطور مفهوم التدخل الإنساني بشكل أوسع مع نشأة منظمة الأمم المتحدة ليشمل الانتهاكات لحقوق الإنسان أو التهديدات للأمن والسلم الدوليين، ومن هذا السياق فقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة بعض المواد التي يجب على الدول أن تلتزم بها بما في ذلك الحفاظ على حقوق الإنسان والحريات العامة والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وأن أي تجاوز لذلك فأنه يتيح لمجلس الأمن الدولي اتخاذ ما يراه من أعمال مناسبة لمعالجة الوضع.

هذا على الصعيد الدولي أما على الصعيد العربي فقد تضمن ميثاق الجامعة العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك بعض المواد التي تضمن سلامة وسيادة الدول العربية، وفي حال تعرضت أحد الدول العربية لمخاطر فإنه يحق لها طلب المساعدة وفقًا لما نصت عليه المعاهدات والاتفاقيات العربية.

ومع تعرض دولة اليمن لمخاطر تهدد كيان الدولة بعد قيام جماعة الحوثي بالانقلاب على عملية الانتقال الديمقراطي في البلاد والسيطرة على العاصمة صنعاء وعلى مؤسسات الدولة بالقوة المسلحة وارتكابهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتهديدهم للأمن والسلم الدوليين، تقدم الرئيس اليمني هادي بطلب إلى قادة دول مجلس التعاون الخليجي يدعوهم فيه إلى تقديم المساعدة العاجلة والفورية وبكافة الوسائل المتاحة بما فيها التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه، ويأتي هذا الطلب متوافقًا مع القوانيين الدولية ومع المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الدفاع العربي المشترك.

وقد لبت المملكة العربية السعودية طلب الرئيس هادي في مارس 2015م، وقد تنوع تدخل المملكة العربية السعودية الإنساني ما بين تدخل على المستوى السياسي والمستوى الاقتصادي والمستوى العسكري، ويأتي هذا التدخل الإنساني بهدف إنهاء الأزمة اليمنية، ولكن التدخل الإنساني يواجه بعض التحديات مثل إجبار جماعة الحوثي على تنفيذ القرارات الأممية ومنها 2216.

النتائج:

1-التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية في اليمن يأتي تماشًا مع القوانيين الدولية والاتفاقيات العربية.

2-التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية أتى بعد قيام جماعة الحوثي بتعطيل عملية الانتقال السياسي في اليمن.

3-التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية أتى بعد ارتكاب جماعة الحوثي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وأصبح خطرهم يهدد الأمن والسلم الدوليين.

4-يواجه التدخل الإنساني للمملكة العربية السعودية بعض التحديات نتيجة رفض جماعة الحوثي للمبادرات السياسية لحل الأزمة اليمنية.

التوصيات:

1-يوصي الباحث المجتمع الدولي بضرورة تكثيف الضغوط السياسية على جماعة الحوثي للانخراط في مفاوضات سياسية تنهي الأزمة اليمنية.

2-يوصي الباحث المجتمع الدولي والتحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية والحكومة الشرعية بضرورة الحسم العسكري في حال لم تقبل جماعة الحوثي الحلول السياسية.

3-يوصي الباحث المنظمات الدولية بإدانة سلوكيات جماعة الحوثي ورفضهم لتطبيق القرارات الأممية.